

من يوفق بين رأسين بالحلال: الصدر و"الإطار التنسيقي"؟ العراق على درب الآلام السياسيّة

ما زال العراق متعثراً في جهوده من اجل تشكيل حكومة جديدة واختيار رئيس جديد للجمهورية، رغم مرور اكثر من 6 اشهر على ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية، ولم يشفع حلول شهر رمضان ولا عيد الفطر للعراقيين لكي يشجع الاحزاب المتنافسة على التوصل الى حلول تخرجهم من الشلل المزمّن

صحيح ان غالبية التوقعات كانت تتحسب لاحتمال ان لا تفضي نتائج انتخابات 10 تشرين الاول 2021، الى دوران سريع لعجلة التأليف الحكومي في بغداد من خلال اتفاق الاحزاب والكتل السياسية والنيابية. الا ان قلة تكهنت بأن يطول المسار الى هذا الحد، وهو ما بات يثير هواجس ومخاوف من ان يضطر العراقيون الى الذهاب الى انتخابات مبكرة جديدة، او ربما في اسوأ السيناريوهات ان ينتقل التوتر السياسي الى الشارع بشكل متفلس.

لم تسفر عشرات الاجتماعات واللقاءات الصغيرة والموسعة في فتح كوة في جدار الانسداد السياسي. وبرزت سلسلة من العقبات منذ صدور نتائج الانتخابات، بتشكيك العديد من القوى بنزاهة عملية فرز الاصوات الى ان تدخل القضاء مرات عدة



رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي.

” مهلة الصدر تنتهي في 10 ايار الجاري الخلاف هو حول الكتلة الاكبر في البرلمان

من اجل طي هذه الصفحة والمضي قدماً. ولم يتمكن مجلس النواب الجديد من عقد اولي جلساته سوى حتى حلول التاسع من كانون الثاني، لكن ليجد العراقيون انفسهم مجددا امام ازمة جديدة حيث عمّ الخلاف بين النواب حول تسمية الكتلة الاكبر، وبالتالي من يحق له اختيار رئيس جديد للحكومة. كان يتحتم على النواب بداية، وفق ما

يقتضيه الدستور، ان يتفقوا على اختيار رئيس للجمهورية الذي بدوره يقوم بتكليف "الكتلة الاكبر" باختيار رئيس الحكومة، لكن المنافسات افشلت هذه المحاولات ايضا، وعقد مجلس النواب ثلاث جلسات مخصصة لاختيار رئيس الجمهورية، لكنها باءت بالفشل. الان، بات المشهد منقسماً بين تحالفين اساسيين هما، "تحالف انقاذ الوطن" الذي يضم التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بازراني، والتحالف السني الذي يضم محمد الحلبوسي وخميس الخنجر، وهو ما يعني ان هذا التحالف الذي يسمى ايضا "التحالف الثلاثي" يتمتع بـ180 مقعداً في البرلمان. اما التحالف الثاني فهو "الاطار التنسيقي" الذي يضم شخصيات مثل نوري المالكي وهادي العامري وعمار الحكيم وحيدر العبادي، ثمثله الكتل البرلمانية التالية: "سائرون" و"النصر" و"دولة القانون" و"الحكمة" و"الفتح".

تضمن الازمة حالياً في ان مقتدى الصدر يسعى الى تشكيل ما يسميه حكومة الاغلبية الوطنية التي تضم قوى "التحالف الثلاثي" باعتبار انه عابر للطوائف، حيث انه يجمع شيعة وسنة واكراداً في صفوفه، بينما يصر "الاطار التنسيقي" على الاعراف المتبعة منذ ما بعد دستور العراق للعام 2005 حتى الان، تقتضي ان يؤول تكليف الشيعة حصراً باختيار رئيس الحكومة، على اعتبار ان منصب رئاسة البرلمان يذهب الى السنة (الذي تمثّل باختيار محمد الحلبوسي) ويذهب منصب رئيس الجمهورية الى الاكراد (يتولاه حالياً برهم صالح).

بمعنى آخر، ان الصدر بحركته هذه يسعى الى كسر الاعراف السائدة ويعتبرها محاصصة ساهمت في تردي الاحوال السياسية والاقتصادية في العراق، في حين ان "الاطار



مقتدى الصدر.

التنسيقي" يرى في محاولات الصدر هذه اخلافاً بالتوازنات والمصالح التي تهدد استقرار البلاد ومكوناته الطائفية والاجتماعية، خاصة وان الصدر يحاول، كما يقول مراقبون، شردمة صفوف "الاطار التنسيقي" من خلال ابداء استعداد له ضم شخصيات منه الى "التحالف الثلاثي"، ويصر في الوقت نفسه على استبعاد التعاون مع شخصيات مثل رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي الذي هو قوة اساسية في "الاطار التنسيقي"، لاسباب عديدة من بينها الخصومة القديمة بين الرجلين والتي وصلت الى حد الاقتتال، واتهامات الصدر للمالكي بالفساد وسوء الحكومة عندما كان يتولى رئاسة الحكومة لسنوات طويلة.

خيارات عراقية

في حال لم يتمكن "التحالف الثلاثي" او "الاطار التنسيقي" من تشكيل حكومة بشكل مستقل عن الطرف الاخر، فان التقديرات تتحدث عن بعض الاحتمالات البديلة المطروحة: اولاً، ان تنجح الوساطات وضغوط الانسداد في فرض تقارب بين "التحالف" و"الاطار" لتشكيل حكومة توافق وفق ما هو معمول به في العراق منذ العام 2005، اي سقوط مبدأ مقتدى الصدر برفض المحاصصة.

ثانياً، ان يتمكن "التحالف الثلاثي" بقيادة الصدر في استقطاب قوى اخرى الى صفوفه سواء من خصومه او من المستقلين، وهو ما لم ينجح في تحقيقه في ثلاث جلسات للبرلمان لاختيار رئيس الجمهورية.

ثالثاً، استمرار حكومة الكاظمي في تصريف الاعمال، او تشكل حكومة طوارئ، ويتم تنظيم انتخابات برلمانية مجدداً خلال العام 2023. لكن حتى اعلان الطوارئ وفق الدستور، تتطلب موافقة اغلبية ثلثي عدد الحضور بعد تحقق النصاب القانوني، وبطلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

رابعاً، ان يفجر مقتدى الصدر مفاجأة بعد عيد الفطر، باعلان تخليه الكامل عن تشكيل الحكومة، والذهاب للجلوس في مقاعد المعارضة في البرلمان، واخلاء الساحة لـ"الاطار التنسيقي" وحلفائه.

اذن العملية السياسية في العراق في حالة احتقان واضح، وربما زادها توتراً اعلان الصدر مع بداية شهر رمضان ما هو مثابة مهلة سياسية تنتهي في 10 ايار الجاري، الاعتكاف عن بذل المزيد من الجهود السياسية للتفاوض من اجل اختيار رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة، افساحاً في المجال من جانبه لخصومه في "الاطار التنسيقي" للقيام بذلك بدلا منه، وهو مثابة تحد صدري في وجههم. لهذا، لم يكن غريباً ان "الاطار التنسيقي" اتخذ موقفاً منتقداً لمناورة الصدر حيث قال في بيان صادر عن قواه وشخصياته انه "غير معني مطلقاً بتحديد مدد زمنية لن تنتج سوى اطالة امد الانسداد السياسي وتعطيل مصالح الناس، ويسعى بكل جهده الى الوصول الى تفاهات واقعية مع القوى السياسية الاخرى، بعيداً من التفرد او الاقصاء".

واعتبر البعض ان مناورة الصدر كانت مثابة استفزاز في اتجاه "الاطار التنسيقي"، باعتبار انه يدرك ان "الاطار" لا يتمتع باغلبية برلمانية تتيح له اختيار لا رئيس الجمهورية ولا رئيس الحكومة، وهو يشير اليهم بتعبير الثلث المعطل. اذ انهم تمكنوا بالتنسيق مع نواب متعاونين معهم من عرقلة التمام النصاب القانوني (ثلثا النواب اي 220 نائباً) اللازم للاتفاق على تسمية رئيس الجمهورية ثلاث مرات.

بالتالي، فان اعتكاف الصدر ومقاطعة جهود التفاوض، يتركان تداعيات سلبية اضافية على الاجواء المحترقة والتعثر القائم في العملية السياسية، فيما البلاد تحتاج الى جهود استثنائية لمعالجة شؤونها وازماتها المعيشية والامنية، في وقت يستأنف تنظيم داعش الارهابي نشاطاته ويعلن في 18 نيسان الماضي، اطلاق حملة النار لمقتل زعيمه السابق ابو ابراهيم القرشي، ثم ينسف مرقداً دينياً للمسلمين السنة في محافظة ديالى، فيما يتحدث موقع "جهاد اناليتكس" الذي يرصد بيانات الكترونية حول الارهاب على مستوى العالم، ان العراق شهد اكثر من 120 عملية ارهابية منذ بداية العام 2022 حتى بداية شهر نيسان الماضي.

تشمس سلباً

مخابز | حواريات

الأطيب من سنين

الفرع الأول

خلدة - اوتوستراد بيروت - الجنوب - هاتف: 800658-05

الفرع الثاني

الدامور - الطريق العام - الجنوب - هاتف: 601772-05

مكمن الخطر، كما يقول مراقبون، في ان كل الاطراف الرئيسية تمتلك الرجال والسلاح، من الاكراد في الشمال، الى فصائل الحشد الشعبي المتنوعة، مروراً بالتيار الصدري، الذي في لحظة نشوة الانتصار الاستثنائية بعد صدور نتائج الانتخابات، طالب الاخرين، قاصداً فصائل واحزاب الحشد الشعبي بتسليم سلاحها الى الدولة، مما اوحى لخصومه بانه يسير على نهج اقصائي لاخراجهم من معادلتى السياسة والامن.

احتمال آخر طرح في الكواليس العراقية وفي الاعلام، يتمثل في الذهاب الى انتخابات مبكرة جديدة، لعلها تغير توزيع المقاعد البرلمانية، وبالتالي تكسر الجمود الحاصل، لكن العديد من المراقبين يعتبرون ان القوى الفائزة ربما تخشى هذا الخيار حتى لا تتراجع حصتها الحالية. كما ان الاطراف الخاسرة - ان صح التعبير - لا تضمن انها ستمتكن هذه المرة من التعويض عن خسائرها في صناديق الاقتراع الاخيرة.

هل بالغ الصدر في زهوه بنصره الانتخابي؟ هل يملك نية اقصائية بالفعل؟ هل في امكان العراق في هذه اللحظة الاقليمية والعراقية الحساسة، ان يحتمل خيار حكومة الاغلبية بما قد يعنيه ذلك من اخراج قوى شيعية رئيسية من اللعبة السياسية؟ وفقدان الاغلبية الشيعية في العراق دورها العرقي باختيار وحسم شخصية رئيس الحكومة العراقية؟ هل يبقى مصطفى الكاظمي رئيساً للحكومة كخيار تسوية؟ ماذا سيكون موقف طهران؟ وكيف ستنظر الرياض الى هذا التطور؟ ولعل من بين الاسئلة المهمة الاخرى، هل يحتمل العراق صداماً مسلحاً شاملاً بين فصائل الحشد الشعبي وبين الدولة، او من يتحدث باسمها الان، كمقتدى الصدر؟ سيبقى العديد من هذه الاسئلة بلا اجوبة حتى لو حمل عيد الفطر بشرى سعيدة للعراقيين التواقين الى قيام سلطة قادرة على اخراجهم من درب الجلجلة المتحكم فيهم منذ عقود، ولا يبدو ان المهلة الصدرية حتى العاشر من ايار، ستغير في آلام اقدارهم هذه حتى الان، في انتظار ان يخرج الصدر بعد العيد، من مناورة اعتكافه رمضانياً، الى مفاجأة جديدة.

وليس سرا القول، ان تحركات علنية وبعيدة من الاضواء جرت خلال الاشهر الماضية ما بين خطوط بغداد وطهران وبيروت، شارك فيها قائد قوة القدس في الحرس الثوري الايراني الجنرال اسماعيل قاني، لكنها اصطدمت على ما يبدو بموقف الصدر الرئيسي المتمثل - دعائياً على الاقل - بالخروج من نظام المحاصصة والذهاب نحو حكومة الاغلبية الوطنية.

معضلة النصاب القانوني

يسيطر "التحالف الثلاثي" (تحالف انقاذ الوطن) على 167 مقعداً؛ الكتلة الصدرية 74 مقعداً، الحزب الديمقراطي الكردستاني 31 مقعداً، وتحالف السيادة 62 مقعداً. يحتاج النصاب القانوني حضور ثلثي اعضاء البرلمان (اي 220 عضواً)، اي ان التحالف الثلاثي يحتاج الى حضور 53 نائباً اضافياً من خارج صفوفه لضمان النصاب القانوني. هذا يعني ان التحالف (انقاذ وطن) في حاجة الى ضمان حضور 53 عضواً اضافياً من تحالفات اخرى، ومن اعضاء مستقلين، لبلوغ النصاب القانوني دستورياً لعقد الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية.

كما يحتاج العراق الى الاستعجال في انهاء ملف تشكيل الحكومة الجديدة، بعدما اظهرت التطورات في الحرب الروسية - الأوكرانية ان العراق سيكون من بين الدول الاكثر تأثراً بأمنها الغذائي.

لكي يكتمل المشهد تعقيداً، فان حزب بارزاني المنضوي في "التحالف الثلاثي"، يواجه حزب الاتحاد الوطني الكردستاني المقرب حالياً من "الاطار التنسيقي"، مما يعكس انقساماً في المشهد الكردي أيضاً. ومعلوم ان حزب بارزاني رشح ريبير احمد لمنصب رئيس الجمهورية مدعوماً من الصديين وتحالف السيد السني، بينما يتمسك الاتحاد الوطني الكردستاني بالتجديد لرئيس الجمهورية الحالي برهم صالح.

لكن في خلاصات المشهد العراقي، من الواضح ان انقسام القوى الشيعية الرئيسية، اتاح في المجال امام استمرار الانسداد السياسي في شكل لم تعهده البلاد منذ ما بعد العام 2005، حيث كان في امكان تكتل القوى الشيعية عادة فرض التسويات والمعالجات والتفاهم مع القوى السنية والكردية حول رئاستي الجمهورية والحكومة.

بمعنى آخر، ان انتخابات 10 تشرين الاول الماضي لم تفتح الابواب امام الحلول المأمولة، بل كما يبدو ساهمت في صب الزيت على نار الازمات العراقية، الكامن منها والظاهر.



من جلسات مجلس النواب العراقي.